

مجموعة مؤلفين

الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي

بداية نهاية الاستثناء العربي



تحرير وتنسيق

د. جمال زرن د. نور الدين الميلادي



الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي

بداية نهاية الاستثناء العربي

لوحة الغلاف: الفنان التشكيلي التونسي الطاهر عويذة

الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي بداية نهاية الاستثناء العربي

الطبعة الأولى: تونس - جانفي 2019

جميع الحقوق محفوظة للناشرين

حقوق المؤلفين محفوظة

*** **

منشورات **سوتيميديا**

نشر وتوزيع

سوتيميديا للنشر والتوزيع

العنوان : ص ب 570 تونس - حشاد 1049 تونس

الهاتف : 00216 31400756 الجوال : 00216 97126757

الفاكس : 00216 32400756

contact@sotumediastn | www.sotumediastn

www.facebook.com/sotumediastn

الشبكة العربية لعلوم الإعلام والاتصال
Arab Media & Communication Network



الشبكة العربية لعلوم الإعلام والاتصال

contact@amcn.online | www.amcn.online

www.facebook.com/AMCN.ONLINE

*** **

ر.د.م.ك

978-9938-918-54-0

*** **

الطباعة

المغربية للطباعة واشهار الكتاب - تونس

تنبيه: يمنع نقل أو إعادة نشر نص هذا الكتاب بأية كيفية كانت إلا بإذن من المؤلفين والناشرين

مجموعة مؤلفين

الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي

بداية نهاية الاستثناء العربي

فصول هذا الكتاب محكمة علميا

تحرير وتنسيق

د. جمال زرن د. نور الدين الميلادي

د. بسونى إبراهيم حمادة	د. عبد الله عمر بخاش	د. نور الدين الميلادي
د. عزام أبو الحمام	د. إبراهيم سالم اشتيوي	د. جمال زرن
د. فريد أبو ضهير	د. محمد الأمين موسى	نبيل السدراوي
د. محمد قيراط	د. إسماعيل أحمد	د. فرج زميطة
د. كمال حميدو	د. المعز بن مسعود	د. محمد علي الحيو
د. عبد الحفيظ النهاري	د. منجي مبروكي	د. أمين بن مسعود

منشورات سوتيميديا

الشبكة العربية لعلوم الإعلام والاتصال
Arab Media & Communication Network



فهرس المحتويات

7.....المشاركون في الكتاب.....

تقديم

الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي: بداية نهاية الاستثناء العربي

13.....د. جمال زرن ود. نورالدين الميلادي.....

نظم الإعلام والتحول الديمقراطي: الأطر النظرية والنماذج الدولية

21.....د. بسيوني إبراهيم حمادة.....

الإعلام الأردني والتحول الديمقراطي 1989 - 2018: جدلية الكم والكيف

55.....د. عزام أبو الحمام.....

الإعلام الفلسطيني: من تحديات الاستقلال إلى رهانات بناء الدولة الديمقراطية

77.....د. فريد أبو ضهير.....

الإعلام وتعثُر التحول الديمقراطي في الجزائر: آليات التحكم وأساليب السيطرة

111.....د. محمد قيراط.....

حرية الإعلام في الجزائر بعد انتفاضة أكتوبر 1988: من الانفتاح القسري إلى الانتكاس الجهري.

135.....د. كمال حميدو.....

الإعلام والانتقال الديمقراطي في اليمن: دور الفضائيات في ربيع اليمن

169.....د عبد الحفيظ عبد الباري النهاري.....

تحولات البيئة الاتصالية والإعلامية في اليمن وانعكاساتها على حرية التعبير عن الرأي بعد 2011

195.....عبد الله عمر بخاش.....

الإعلام الليبي ما قبل 17 فبراير 2011 وما بعدها: دراسة نظرية مقارنة

217.....د. إبراهيم سالم اشتويوي.....

الصحافة السودانية والانتقال الديمقراطي: أية علاقة؟

235..... د. محمد الأمين موسى.....

رصد شبكة الإنترنت في الصومال وتطورها:

أية انعكاسات لشبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الرأي العام والتغيير الاجتماعي

261..... د. إسماعيل شيخ يوسف أحمد.....

الإعلام والاتصال والتحوّل الديمقراطي في تونس:

رهانات الانتقال إلى اتصال حكومي في خدمة المواطن وتجليات مجال عمومي ممارس للفعل السياسي

283..... د. المعز بن مسعود.....

الانتقال الديمقراطي والانتقال الإعلامي: قراءة في خصائص التجربة التونسية.

317..... د. منجي مبروكي.....

الإعلام العمومي والانتقال الديمقراطي في تونس:

لماذا فشلت دولة ما بعد الاستقلال في بعث إعلام عمومي وبناء دولة مدنية ديمقراطية؟

343..... د. نورالدين الميلادي.....

الإعلام والانتقال الديمقراطي في تونس:

من الإعلام الجهوي المركزي إلى الإعلام المحلي المحكوم.

369..... د. جمال زرن ونبيل السدراوي.....

انخراط الصحفيين التونسيين في بعث «مجلس الصحافة»:

من وعود منظومة التعديل الذاتي إلى تعقيدات ممارسة حرية التعبير

395..... د. فرج زميط و د. محمد علي الحيو.....

إعلام الأقليات في الفضاء الافتراضي بعد الربيع العربي:

دراسة في صفحات التواصل الاجتماعي الأمازيغي في تونس

413..... د. أمين بن مسعود.....

المشاركون في الكتاب

- **الدكتور جمال زرن**، أستاذ الإعلام والاتصال بقسم الإعلام، كلية الآداب بجامعة قطر منذ سبتمبر 2014 وكان قبلها أستاذاً بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، بجامعة منوبة بتونس، حاصل على شهادة الدكتوراه من فرنسا. وكان قد اشتغل كصحفي ورئيس تحرير، وكان كذلك مديراً لإذاعة تونس الثقافية (إذاعة عمومية) سنة 2012. تهتم بحوثه بإشكاليات لها صلة ببراغم البيئية الجديدة لتكنولوجيات الاتصال والإعلام والاتصال السياسي في العالم العربي وأخلاقيات الإعلام، والدراسات الثقافية وقضايا الإعلام العربي في زمن العولمة. نشر العديد من الكتب والبحوث العلمية بالعربية والفرنسية والإنجليزية وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية الدولية، وأشرف على العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير. درس في قسم الإعلام بجامعة البحرين من 2002 إلى 2008 وكان أستاذاً زائراً في كل من قسم الإعلام جامعة مستغانم بالجزائر 2013 وقسم الإعلام بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية سنة 2014. نشر كتاباً عن "تدويل الإعلام العربي: الوعاء ووعي الهوية" سوريا 2008، وكتاباً عن "إعلام الخدمة العامة في العالم العربي" بالاشتراك مع الدكتور معز بن مسعود، وحرر كتاباً عن "تاريخ الصحافة في بلدان المتوسط" سنة 2014. <https://qu.academia.edu/jamelzran>. البريد الإلكتروني: zranjamel@gmail.com

- **الدكتور نور الدين الميلادي**، رئيس قسم الاعلام، بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في الإعلام والاتصال من جامعة وستمنستر، لندن، بريطانيا. قبل الالتحاق بجامعة قطر درّس الإعلام والاتصال في جامعات بريطانية مختلفة. صاحب كتاب تأليف مشترك بعنوان: "الجزيرة في عشرين عاماً وأثرها في الاعلام والسياسة والأكاديميا"، وكتاب "الاعلام والأزمات: فن التلاعب والبروبغاندنا". وضمن خبراته الأكاديمية ساهم في تطوير برامج الماجستير والبيكالوريوس في الإعلام والصحافة في جامعات مختلفة ببريطانيا وأشرف على عديد بحوث الماجستير والدكتوراه في الإعلام والاتصال. يتأسس حالياً الشبكة العربية لعلوم الاعلام والاتصال (www.amcn.online) وهو أيضاً عضو بكبرى الجمعيات الدولية والشبكات الأكاديمية في الإعلام والاتصال. يتأسس أيضاً تحرير أول مجلة علمية دولية محكمة باللغة الإنجليزية تعنى بدراسات الإعلام العربي وتصدر من بريطانيا. وله منشورات عديدة من كتب وبحوث في مجلات علمية محكمة في الإعلام والصحافة. ومن ضمن اهتماماته البحثية: الشباب وشبكات التواصل الاجتماعي، الاعلام وتشكيل الرأي العام، أخلاقيات الاعلام وظاهرة الجزيرة، الاعلام والديمقراطية والاعلام والتغيير الاجتماعي. البريد الإلكتروني: noureddinemiladi@yahoo.co.uk

- **الدكتور بسيوني إبراهيم حمادة**، أستاذ الإعلام والرأي العام بقسم الإعلام، بجامعة قطر، عمل عميدا ووكيلا لعدد من كليات الإعلام، وساهم في تأسيس عدد من البرامج العلمية، وأشرف على العشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه. تتنوع مجالات اهتماماته البحثية البيئية لتغطي حرية الاعلام، وأخلاقياته، والاتصال الكوني، والرأي العام، ونظم الإعلام العربية، وقضايا الإعلام من المنظور الإسلامي، والإعلام الجديد، والإعلام والديمقراطية، وتنتشر بحوثه في المجلات الدولية والعربية، وهو عضو في معظم الجمعيات الدولية المعنية بالاتصال، وفي هيئة التحرير لعدد من المجلات العلمية في التخصص. حصل في العام 2010 على جائزة جامعة القاهرة للتميز في مجال النشر العلمي الدولي، ويحرر حاليا كتاب: "الصحافة والفساد: تحليل دولي مقارن" <https://www.intechopen.com/welcome/a9255404676105c3160a4b0bd63e4b36>

- **الدكتور محمد قيراط** عميد سابق لكلية الاتصال بجامعة الشارقة، وأستاذ العلاقات العامة والاتصال الجماهيري حاليا بجامعة قطر. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1987. درّس بمعهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر حيث شغل منصب رئيس المجلس العلمي ورئيس قسم الاتصال 1988-1994، كما درس بعدة جامعات بالإمارات العربية المتحدة. نشر الأستاذ الدكتور محمد قيراط أكثر من 60 بحثا علميا في مجلات علمية محكمة بالإنجليزية والعربية والفرنسية. كما ألف 12 كتابا في الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة والإرهاب والإعلام. من اهتماماته البحثية العلاقات العامة وبناء الصورة وإدارة السمعة، الاتصال المؤسسي، الإعلام الجديد وتحديات الديمقراطية في العالم العربي، الإعلام والإرهاب، الإعلام وتشكيل الوعي الاجتماعي والعولمة الإعلامية والتبعية الإعلامية والانجراف الثقافي. البريد الإلكتروني: mkirat@qu.edu.qa

- **الدكتور معز بن مسعود** أستاذ مشارك في علوم الإعلام والاتصال بجامعة قطر وقبلها بقسم الاتصال بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة بتونس. حاصل على شهادة التأهيل في علوم الإعلام والاتصال، وشهادة الدكتوراه PhD في تخصص علوم الإعلام والاتصال من جامعة "السربون-باريس 2" بفرنسا. شغل خطة مدير الدراسات والتدريب بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، وكان مستشارا لدى رئيسة جامعة منوبة. كما انتخب رئيسا لقسم الاتصال بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار لدورتين 2011 و2015. كما كان منسقا للماجستير المهني في الاتصال السياسي بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، وهو عضو منتخب باللجنة القطاعية في علوم المعلومات والاتصال، وعضو مؤسس لوحدة البحث في الاتصال، بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار. وترأس الدكتور معز بن مسعود تحرير المجلة التونسية لعلوم الاتصال ونشر العديد من البحوث العلمية والمؤلفات المشتركة، وهو خبير في مجال الاتصال، شغل خطة مستشار إعلامي واتصالي في عدد من الهيئات الوطنية، ومنسق علمي لعدد المؤتمرات، ولعدد من المشاريع العلمية الدولية. البريد الإلكتروني: bms.moez@yahoo.fr

- **الدكتور كمال حميدو** أستاذ مساعد بقسم الإعلام بجامعة قطر، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس 2- السوربون بفرنسا، عمل باحثا في مركز الوسائط المتعددة بجامعة ميتس بفرنسا. واشتغل د. كمال حميدو سابقا ضمن طاقم الهيئة التدريسية لكل من جامعتي ميتس بفرنسا، وجامعة الإمارات العربية المتحدة. له عدة منشورات منها كتاب منشور في بلجيكا باللغة الفرنسية حول

التأثيرات الثقافية والاجتماعية للتلفزيون، كما كان أحد المساهمين في معجم المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال، ضمن المشروع العربي لتوحيد المصطلحات الصادر سنة 2013 عن دار النهضة العربية ببيروت. كما نشر عدة أبحاث منشورة باللغة العربية مثل "الجماعات الافتراضية على الانترنت: نحو جماعات موازية؟ أو نحو ارتسام جديد لمفهوم التواصل؟"، "الجزيرة والجمهور المهجري: حين تعيد الفضائيات تشكيل زمانية ومكانية الهوية والانتماء في عصر العولمة"، بالإضافة لعدة مقالات علمية منشورة في مجالات محكمة. وتتمحور الاهتمامات البحثية للدكتور حميدو حول الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة كامتداد للأبحاث التي قام بها على مستوى دراسات الماجستير، ثم حول سوسولوجيا التلفزيون ووسائل الإعلام الحديثة وكذلك استخدامات المتلقين وإشباعاتهم كامتداد لاهتماماته البحثية على مستوى الدكتوراه. البريد الإلكتروني: kamal.hamidou@qu.edu.qa

- **الدكتور أمين بن مسعودي** يشغل خطة مساعد بقسم الصحافة في معهد الصحافة وعلوم الاخبار، بجامعة منوبة بتونس حيث يؤمن دروس الصحافة مثل صحافة الرأي والصحافة الاستقصاء. حاصل على دكتوراه تخصص علوم إعلام واتصال بأطروحة عنوانها "إعلام الأقليات في المغرب العربي ودوره في تشكيل مجال عمومي" جوان 2017. تهتم بحوثه بإعلام الجماعات الثقافية واثروبولوجيا الاتصال لدى الجماعات الاقلياتية، اشتغل صحفي بجريدة الشروق التونسية ومراسلا للعديد من الصحف كما كان مراسلا حربيا في كل من سوريا وليبيا بعد 2011. البريد الإلكتروني: amine.b.messaoud@gmail.com

- **الدكتور محمد الأمين موسى إبراهيم** أستاذ الصحافة الإلكترونية المساعد بقسم الإعلام بكلية الآداب والعلوم في جامعة قطر؛ ودرس في عدة جامعات في دولة الإمارات والمملكة المغربية. حاصل على الدكتوراه في الاتصال من جامعة أمدرمان الإسلامية بالسودان؛ وماجستير وبكالوريوس الصحافة من المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمغرب. صدرت له ثمانية كتب، هي: العامل النفسي والاتصال؛ والاتصال غير اللفظي؛ وفي رحاب الصحافة؛ الحسن الثاني: دراسة في العبقرية؛ والاتصال غير اللفظي في القرآن الكريم؛ ومدخل إلى تصميم الجرافيك؛ والتواصل الفعال: الأسس العلمية والمجالات التطبيقية؛ وفن التنكر. وأنجز مجموعة من البحوث العلمية المحكمة حول الإعلام الجديد والتواصل الفعال وتصميم الجرافيك والوسائط المتعددة والصحافة الإلكترونية والعلاقات العامة. البريد الإلكتروني: mibrahim@qu.edu.qa

- **الدكتور عزام أبو الحمام** باحث فلسطيني يقيم في الأردن، يحمل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من معهد الصحافة- تونس، محاضر غير متفرغ ومستشار نشر، صدر له عدد من المؤلفات في الإعلام والاتصال والعلوم الاجتماعية الأخرى، ونشر عددا من البحوث المحكمة في عدد من المجلات العربية، وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية في علوم الإعلام والاتصال والثقافة والتعليم. البريد الإلكتروني: azzam-mhd@hotmail.com

- **الدكتور إسماعيل أحمد** حاصل على الماجستير والدكتوراه في الاتصال الجماهيري من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ويدرس حالياً مقررات وسائل الاتصال والمجتمع، ومناهج البحث في الاتصال بقسم الإعلام، إلى جانب تقديم ورش المساندة الأكاديمية بقسم المساعدة

الأكاديمية في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر. وتتركز اهتماماته البحثية في مجالات الاتصال السياسي، واستهلاك الأخبار ومصادقيتها، واستخدامات الميديا الاجتماعية وانعكاساتها، وتأثيرات وسائل الإعلام، والصحافة، وتاريخ وسائل الإعلام. نشر الدكتور إسماعيل أحمد 11 بحثا علميا في دوريات محكمة. البريد الإلكتروني: qa & daaha93@hotmail.com.edu.qu@iahmed

- **محمد علي الحيو**، يشغل خطة أستاذ مساعد في معهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة الذي يُدرّس فيه منذ نهاية 2014. تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس 13 سنة 2010. بدأ مشواره في التعليم العالي منذ سنة 2009 أين دَرَس في جامعات باريس وستراسبورغ وليل الفرنسية إلى حدود 2013. من مجالاته البحثية: الإعلام الثقافي، الاتصال المنظماتي وسياسات الاتصال والإعلام: <https://independent.academia.edu/MohamedAliElhao> البريد الإلكتروني التالي: elhao@gmail.com

- **الدكتور فرج زميط** باحث في علوم الإعلام والاتصال. ويشغل حاليا أستاذا مساعدا بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار. من المحاور الأساسية التي يبحث فيها: الويب والمحمل الرقمية في الحقلين الصحفي والاتصالي، وكذلك أخلاقيات الصحافة. والدكتور فرج زميط خريج معهد الصحافة وعلوم الأخبار حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لوران الفرنسية. البريد الإلكتروني التالي: fredj.za-mit@yahoo.de

- **الدكتور ابراهيم سالم محمد اشتيوي** حاصل على الدكتوراه في الإعلام تخصص صحافة، عضو هيئة التدريس في قسم الإعلام بكلية الفنون والإعلام جامعة الزيتونة بليبيا ورئيس قسم الإعلام في كلية الدراسات العليا بجامعة الزيتونة/ ترهونة. عضو هيئة التحرير بمجلة "أنوار المعرفة" التي كانت تصدر سابقا عن كلية الآداب والتربية بجامعة الزيتونة. رئيس هيئة التحرير بمجلة بحوث الاتصال الصادرة عن كلية الفنون والإعلام بجامعة الزيتونة. رئيس قسم الإعلام في كلية الآداب بجامعة الزيتونة/ سوق الأحد، ترهونة 2013 - 2016، ومنسق الدراسات العليا بقسم الإعلام 2013 - 2016. كان منسقا لوحدة ضمان الجودة في قسم الإعلام بمدرسة الإعلام والفنون في الأكاديمية الليبية منذ 2013. البريد الإلكتروني com.gmail@ishtiwi13

- **الدكتور منجي مبروكي**، باحث تونسي، يُدرّس الإعلام والاتصال بالمعهد العالي لتكنولوجيا الاتصال بجامعة قرطاج، حاصل على شهادة الدكتوراه بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بتونس، سبق له التدريس بكل من جامعة تونس وجامعة سوسة. شَغَلَ مديرا سابقا للإذاعة الوطنية وإذاعة الشباب في الفترة 2014-2012، له عشرات المقالات المنشورة، والعديد من الدراسات الفردية والجماعية. شارك في تأليف العديد من كتب، من ضمن اهتماماته البحثية الفضائيات الإخبارية وخاصة الجزيرة، الرأي العام، الشباب وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الإعلام والثورات العربيّة، الانتقال الديمقراطي. البريد الإلكتروني: com.gmail@mongimabrouki9

- **الدكتور عبد الحفيظ عبد الباري النهاري**، باحث في علوم الإعلام والاتصال، حاصل على شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من الجامعة التونسية بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار عن

"الإعلام والحداثة السياسية في اليمن" سنة 2017 وعلى شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال من نفس المعهد سنة 2007. كما يحمل الدكتور عبد الحفيظ النهاري دبلوم عالي في الإعلام تخصص صحافة من كلية الآداب بجامعة صنعاء. 1990. عمل نائبا لرئيس الدائرة الإعلامية للمؤتمر الشعبي العام، ونائبا للناطق الرسمي باسمه من 2001-2017، ومستشارا لوزير التربية والتعليم 2009 - 2017. كما شغل مستشارا للأمين العام المساعد للإعلام والثقافة والتوجيه والإرشاد بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام. 1997-2002. كان محررا وصحفيًا في عدة صحف ومجلات في اليمن منها: صوت العمال، والمستقبل، والميثاق، وصوت الحقيقة، والجمهورية، ومجلة الثقافة، ومجلة التربية كما ترأس تحرير مجلة الثقافة 1997 - 2001، ومجلة التربية 2001-2003، وأشرف على تحرير صحيفة العمال 1995-1997، وسكرتيرا لصحيفة صوت الحقيقة 1994-1990. نشر كتابا عن الصحافة الإلكترونية السياسية في اليمن عن دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر سنة 2010. وكتابا آخر عن مسار الانتقال الديمقراطي في اليمن: من الوفاق إلى الاحتراب سنة 2017. البريد الإلكتروني: hafeed2013@gmail.com

- **الدكتور فريد عبد الفتاح أبوضهير** حاصل على شهادة الماجستير في الإعلام في مجال وكالات الأنباء المصورة في جامعة كارديف ببريطانيا سنة 1988. كما حصل بعد ذلك على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإعلامية من جامعة ليدز سنة 1996. بدأ بالتدريس في قسم العلوم السياسية والصحافة بجامعة النجاح سنة 1991، واستمر في التدريس حتى يومنا هذا، حيث عاصر تأسيس قسم الصحافة، ثم أسهم في تأسيس كلية الإعلام، ويدرس حاليا في قسم الصحافة المكتوبة والإلكترونية. كان رئيسا للقسم من سنة 2001-2003، ثم أسس مع زملائه إذاعة الجامعة، وساهم في تأسيس كلية الإعلام، وبعث لجنة الاتصال السكاني من سنة 2001 - 2010، والتي كان لها الدور الأساس في إنشاء قسم الإذاعة والتلفزيون، ومهرجان الأفلام الوثائقية في الجامعة. نشرت له عدة أبحاث علمية محكمة، منها: الخطاب الإعلامي لحماس في الحكومة، وكذلك "استخدامات طلبة قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية للإنترنت في تعزيز قدراتهم الصحفية"، و"تعرض طلبة الجامعات الفلسطينية للمواقع الإسلامية على الإنترنت: جامعتي النجاح وبيروت نموذجا". شارك في العديد من المؤتمرات العلمية في مجال الإعلام في دول عربية وأوروبية، وقدم أوراقا في مجالات حرية التعبير، والسلامة المهنية للصحفيين، والإعلام والتطرف، وغير ذلك من الموضوعات. نشر مقالات في صحف عربية وأجنبية، وفي مواقع الكترونية حول قضايا إعلامية معاصرة. البريد الإلكتروني: drfaf321@gmail.com

- **عبد الله بخاش** باحث دكتوراه، تخصص علوم الاتصال والإعلام، بمعهد الصحافة وعلوم الاخبار، بجامعة منوبة بتونس. حاصل على ماجستير إعلام، تخصص إذاعة وتلفزيون، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، 2012. مهتم بدراسات الرأي العام والاتصال السياسي وتأثيرات وسائل الإعلام والبيئة الجديدة للاتصال. عمل مدرّسا مساعدا بقسم الإعلام، جامعتي العلوم الحديثة والمستقبل بصنعاء باليمن، ومدرّبا في التواصل الإنساني والتحرير الصحفي بمركز الإعلام الجديد بصنعاء، كما اشتغل نائبا لمدير فرع مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر بصنعاء، ومديرا لتحرير صحيفة الغد الأسبوعية ومجلة كنوز الشهرية. عضو نقابة الصحفيين اليمنيين واتحاد الصحفيين العرب، وزميل المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية. نشرت له عدد من الأبحاث العلمية المحكمة. البريد الإلكتروني: bakhsh2010@yahoo.com

- **نبيل السدراوي** يشغل خطة صحفي أول بمؤسسة الإذاعة التونسية، وهو منذ 2014 إلى الآن يشغل خطة مدير لإذاعة قفصة، كما كان أيضا مديرا لإذاعة تطاوين مباشرة بعد الثورة بين 2011 و2012. والأستاذ نبيل السدراوي خريج معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس حاصل على الأستاذية في الصحافة سنة 1994 وعلى الماجستير المهني في تكنولوجيايات الاعلام والاتصال سنة 2009 وكان مؤسسا لأول جريدة الكترونية جهوية في تونس، اسمها مجلة "العطوف" الالكترونية بتطاوين سنة 2009. وكان للأستاذ نبيل السدراوي عدة مشاركات في دورات تدريبية في الاعلام والصحافة في تونس وفي سوريا ومساهمات في ندوات وطنية ودولية في مجال بحوث الاعلام والاتصال. كما أنتخب عضوا للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين سنة 2014 ليستقيل منها عندما عين مديرا لإذاعة قفصة من نفس السنة. البريد الالكتروني: sedraouinabil@gmail.com

تقديم

الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي بداية نهاية الاستثناء العربي

د. جمال زرن

د. نور الدين الميلادي

قبل اندلاع الربيع العربي وإلى زمن ليس بالبعيد كانت المنطقة العربية منطقة مستثناة من فرضية تحول أنظمتها إلى أنظمة ديمقراطية تعددية. من جهة أخرى كان الإعلام هذا الوسيط الذي كان وراء حركة التنوير والتحديث في الغرب، أيضا أداة مستثناة في إدارة الشأن العام ويعود السبب إلى خلفية الاستثناء الذاتي للمجتمعات العربية من الديمقراطية، وهو استثناء تغذيه أنظمة سياسية في بحث دائم عن الشرعية وتدعمه قوى خارجية لها مصالح في المنطقة العربية. ذلك أن ثنائية الديمقراطية والإعلام بوصفهما زوجان لا ينفصلان هي التجسيد الفعلي لمبدأ حرية التعبير عبر وسائل الإعلام وسيادة الشعب على إدارة شؤونه العامة. هبت رياح الانتقال الديمقراطي على دول المعسكر الشرقي منذ 1989 وقلنا أنه سيكون للعرب نصيب منها، مرت عشرين وتأكدت أكثر فأكثر فكرة الاستثناء العربي، علينا انتظار بدايات ثورة ديسمبر 2010 في تونس وحرق البوعزيزي لنفسه حتى يشتعل فتيل المطالبة بالحرية والانتفاضة على الأنظمة الاستبدادية التي جاءت بها دولة ما بعد الاستقلال بعد موجة التحرر في خمسينات القرن الماضي. كانت تلك الاحتجاجات والانتفاضات والثورات منذ 2011 قد شخصت واختزلت فعرفت باسم الربيع العربي.

الملفت فكريا في كل هذا الذي حدث بعد الربيع العربي فيما يتصل بكتابنا هذا عن "الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي: بداية نهاية الاستثناء العربي" هو أن العرب دخلوا عصر

السائطية-أي عصر الإعلام والاتصال-وبات تبادل الأخبار والآراء يثير الرأي العام ويحدث صيغا مختلفة من التأثير والحراك الاجتماعي وصل إلى حد مساهمة وسائل الإعلام في التغيير السياسي. هذه الإضافة النوعية في الممارسة السياسية والاتصالية وفي الفكر التواصلي العربي جاءت بها كل من ثورة تونس ومصر والتي بينت مكانة الاتصال الجماهيري في إظهار التراكم الثوري. وقد تجلى ذلك من خلال ضربين تواصلين. يتمثل الضرب الأول في فعل وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية مجسدة في التلفزيون الفضائي وتحررها من قهر الدولة الوطنية وخاصة التغطية المباشرة للقنوات الفضائية الإخبارية مثل قناة الجزيرة وغيرها من القنوات الإخبارية (العربية، فرنسا 24) لثورتي تونس ومصر. ويتمظهر الضرب الثاني في النمو المطرد لشبكة الإنترنت وتطبيقاتها في شبكات التواصل الاجتماعي وصحافة المواطن مجسدة في كل من المدونات ومواقع الفيس بوك وتويتير ويوتوب. كما لا يمكننا تغافل فعل عدة أشكال من التواصل غير الظاهر والذي لا يعتبر امتدادا للتقنية، منها على سبيل الذكر خطاب النخب والنقابات والأحزاب، والكتابة على الجدران وخطب الجمعة والمسجد وكلها فضاءات اتصالية تعبر عن انفجار المجال العمومي العربي على مصراعيه أثناء الربيع العربي وهي فضاءات في حاجة إلى البحث والدراسة.

في البدء يمكن القول أن العرب اكتشفوا بعد انتفاضات الربيع العربي ما يمكن أن يقدمه الاتصال والإعلام للمساهمة في تفعيل الحراك الاجتماعي المطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية. إن هذه القيمة تأكدت ليس فقط من خلال عملية النشر الواسع للأفكار ذات الصلة بقضايا الشأن العام والحريات السياسية والمدنية بل بالأثر الذي من المحتمل أن تحدثه عملية النشر في الرأي العام المحلي والدولي. تحقق هذا من خلال ما كانت ولا زالت تؤكد عليه النخب-طيلة أكثر من خمس عقود-من أن المدخل الأساسي لأي مشروع حداثي/ تنموي عربي رهين توفر حزمة من الحريات لعل حرية التعبير على الرأي وحرية الإعلام أهمها. ضمن إطار مقاربة تواصلية لفهم الحراك السياسي والاجتماعي الذي قدمته وسائل الإعلام والاتصال قبل وأثناء ثورات الربيع العربي يمكن اليوم الحديث وبدون قيود أبستمولوجية عن الدور الريادي لتكنولوجيات الاتصال الحديثة والإعلام الجديد في أحداث الحراك الاجتماعي في الإعلام العربي التقليدي الهامد، وعن ضرورة التعامل معها باعتبارها معطى فكريا وبراديجم قائم الذات في مباحث الإعلام العربي. والمقصود بالبراديجم هنا هو مدى مقدرة تكنولوجيات الاتصال وخاصة شبكة الإنترنت على إحداث صيغ جديدة من الصراع الاجتماعي وذلك بشكل يكاد يكون في قطيعة تامة مع ما ورثناه عن وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية من صحافة وتلفزيون وإذاعة.

إن وراء استخدامات تكنولوجيات الاتصال وتوظيفها إعلام جديد و"إعلام مواطن" ومواطنة جديدة بعد الربيع تفسح لنا مجالات فكرية واسعة للبحث في عدة معرفية جديدة تقطع مع السائد في الإعلام العربي وتؤسس إلى مقاربات سوسيولوجية وتواصلية غير مسبوقه لعل فعل الإعلام الجديد في كل من ثورة تونس وبعدها ثورة مصر خير مثال. جاء الإعلام الجديد المتحرر إذن من قيود النشر

والرقابة ومعه ثورات الربيع العربي وقلنا أن فيهما ستكون زالتنا في الانعتاق والتحرر. نكتشف اليوم وبعد سنوات من تسونامي الربيع العربي أن حرية التعبير وحرية الإعلام بجديدها وقديدها لا يمكن لها أن تساهم بشكل فاعل في انتاج تنمية سياسية وبشرية واقتصادية في العالم العربي ويكفي العودة إلى النموذج العراقي، والسوري والليبي واليميني وحتى المصري التي أنتجت كلها الطائفية والإرهاب والتفكك رغم فائض الحريات الذي تعيشه هذه الدول. على هدي ما تقدم يبدو أنه بات علينا القيام بقراءات فكرية وبحثية كبرى لنوفر على أنفسنا عناء التخبط وراء المثل-على أهميتها-والوصول إلى نموذج إعلامي يمكن أن يوفر لنا معا تحقيق الحرية والديمقراطية مع ضرورة توفير الوحدة السياسية للدولة والتنمية الاقتصادية للمجتمع. هكذا علينا التفكير في الدولة واسبقية تحققها على الحريات وعلى الديمقراطية لأنها هي من سيحميها-إن تحققت- وهي التي ستوظف تلك الحريات في التنمية والرقي والنهضة.

ما كشفه الربيع العربي من انتكاسة هنا ونجاح نسي هناك هو التداخل بين الثورة والدولة، تداخل أدى إلى تفكك دول بأكملها وحول الثورة في غياب جهاز الدولة إلى ميلشيات وصراع محاور إقليمية ودولية في أكثر من منطقة وتحولت حرية التعبير وحرية الإعلام إلى مكسب شكلي تحدد وجهتها فوهات البنادق. لقد بات لزاما علينا إذن القيام بقراءات بحثية عميقة اليوم لكل المقولات المعلبة عن علاقة الإعلام بالحريات العامة وبحرية الإعلام وتحديدًا بعد الربيع العربي. لكن ورغم كل هينات الربيع العربي فقد ساهمت سياقاته في تحالف معلن بين الاتصال والإعلام والسياسة في تشكيل بيئة جديدة للأفكار كانت في مخاض ومتحفزة للظهور وتنتظر اللحظة التاريخية الحاسمة للتبلور والتي جاء بها محمد البوعزيزي في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد بتونس.

إن إكراهات واقع حرية التعبير والإعلام في العالم العربي قبل الربيع العربي وبعده، تستدعي ضرورة القراءة التاريخية لعلاقة العرب بأهم عناصر ملف الإعلام بمنظومة الحريات. وعادة ما تكون الشعارات والأفكار والبرامج-نظريا-نقية ومتماسكة قبل الممارسة لكن تعقيدات الواقع وتغيراته هي المحك الحقيقي في مدى صلابتها في التحقق. وعند حديثنا اليوم عن الإعلام والربيع العربي وحرية التعبير يمكن الوقوف عند جملة من القراءات لعل أهمها تتمثل في قراءة كيف أصبحت تشكل بيئة جديدة للاتصال والإعلام في العالم العربي وهي حصيلة تلاقى حتميتين: حتمية تقنية مجسدة في مخرجات التقنية من خلال الإعلام الجديد وحتمية سوسولوجية مجسدة في انفجار الواقع العربي سياسيا معلنة عن رغبة غير مسبوقة في التحرر من القهر والاستبداد. كما أن الحاجة الماسة لمعرفة ماهية العلاقة بين الإعلام وحرية التعبير ومدى مساهمتهما في ترسيخ مبدأ التعددية بوصفها أحد أهم المؤشرات عن مدى تعددية عرض الأفكار في وسائل الإعلام باتت ضرورة منهجية.

كما علينا التساؤل أيضا حول مدى قدرة الإعلام الاجتماعي الجديد على ردم الفجوة الميديولوجية التي هي في الاصل معرفية بين الوسائط واستمرار هيمنة المكتوب والشفوي على مظاهر التواصل الاجتماعي والسياسي في الفكر العربي. كيف يمكننا متابعة إعادة تموقع المثقف العربي تجاه إعادة

إنتاج التمايز بعد الربيع العربي، تمايز العرب في الاستثناء الديمقراطي أي إما إنتاج الديمقراطية أو إعادة إنتاج ما يميز العرب ويجعلهم استثناء وهو الدكتاتورية ودولة الاستبداد السياسي. ما هي إذن الآليات المنهجية لتحليل السياقات الجديدة الانتقالية التي أفرزها الإعلام والربيع العربي وتحديد الحاجة الماسة إلى تبنى وظيفة جديدة للإعلام تؤمن بضرورة تلازم الحتمية التقنية والسوسيولوجية في الواقع العربي إذا ما أردنا أن يكون للإعلام فعل في تحديث المجتمع وهو يعيش حالة انتقال. مثلت التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي منذ جانفي 2011 علامة فريدة ضمن سياق عربي ودولي متقلب، إنها نصف مسيرة تحقق منها شقها السياسي وما زالت تكابد الشق الاجتماعي والاقتصادي. وهنا علينا التساؤل أين ملف الإعلام والاتصال من كل هذا؟ هل يمكن ذكر نجاح الانتقال السياسي من دون أن يكون فعل للمجال الإعلامي والاتصالي في كل ذلك أم أن العكس صحيح؟

الجواب يأتي فيما أثبتته حراك الربيع العربي من مقدرة الناس على توظيف تكنولوجيات الاتصال في الحراك الاجتماعي بالعودة إلى حتميتها الاجتماعية، كما أثبت أيضا قصور الأنظمة العربية في توظيف تقنيات الإعلام الجديد بالعودة فقط إلى خلفيتها التكنولوجية، ويمكن الاستدلال بعجز النظام في تونس ومصر زمن احتجاجات سنة 2011 على الحفاظ على وجوده رغم ملكيته لكل الترسانة الإعلامية الرسمية وغير الرسمية الرقمية والتقليدية. لذلك نعتقد أن على بحوث الإعلام والاتصال أن تصب اهتماماتها البحثية في الإعلام من خلال إبراز المنزع الاجتماعي والبعد الإنساني في التقنية الاتصالية وذلك من خلال زوايا الاستعمالات والتمثلات الاجتماعية. إن الاتصالات (الفضائية، الخلوية...) والتي تبرز البعد التكنولوجي في الاتصال كظاهرة اجتماعية يتمثل دورها في نقل واستقبال وبث الأفكار والآراء والمعلومات التي تشغل بال المواطن في علاقته بقضايا الشأن العام. فهي بذلك فضاء ميدياتيكي وجزء من المجال العمومي الذي فيه يتفاعل المواطن بشكل حر ومستقل عن أطر الدولة التي تنظم حياة الأفراد ككتلة ووحدة متماسكة انطلاقا من محددات عامة مثل الدستور والهوية والتاريخ والمصير المشترك. حجة استقلالية الفضاء الاتصالي تأتي من كون هذا الفضاء يجب أن يكون متعددًا فلذلك لا تملك الدول في الديمقراطيات الغربية وبشكل احادي صحفا أو مؤسسات إعلامية وإن كان لها ذلك فهي مستقلة وتمول من الضرائب وهو ما يدفعنا إلى ملاحظة غياب وزارات إعلام في الأنظمة الديمقراطية لأن الإعلام يجب أن يعبر عما في المجتمع من تعدد وثرء فكري سياسي وديني وعرقي. إن الاتصالات من خلال التكنولوجيا الرقمية الحديثة تبدو منسجمة مع طبيعة الفرد التحررية وقاعدة المجتمع المتعدد عندما تقع هيكلتها وتنظيمها من خلال تقديم البعد التواصلية والثقافي وليس الاتصالي التقني الذي قد يقع إخضاعه إلى قواعد السوق أو الاحتكار. نقول كلما عزل الثقافي في الاتصالات همش التواصل الإنساني وكسبت التقنية أسبقية فرضية قدرتها على صياغة أنساق ثقافية قد لا تبدو منسجمة مع طبيعة المجتمع، وكلما كان التواصل أكثر حضورا مجتمعا كان توظيف تقنيات الاتصالات الحديثة خاضعا إلى مرجعية فكرية وثقافية إنسانية.

انفلات إعلامي أم انفلات وظيفي هذا هو السؤال الرئيسي الذي يجب على بحوث الإعلام

والاتصال في العالم العربي النباش فيه منذ اندلاع حراك الربيع العربي وثوراته. فقد لجأ العديد من المراقبين للمشهد الإعلامي في دول الربيع العربي وتحديدًا في تونس ومصر على توصيف واقع الإعلام على أنه "انفلات إعلامي" أخذًا بما شهدته مؤسسات الدولة من انفلات أمني، في حين أن الأصل هو انفلات وظيفي وميلاد بيئة اتصالية جديدة أو إيكوميديا جديدة وصراع على ماهية وظائف وسائل الإعلام المحتملة في مجتمع يعيش حالة من الانتقال الديمقراطي. يوجد من يريده حرا ويوجد من يريده مراقبا ويوجد من لا تصور له لمستقبل الإعلام. نظريا لا حديث عن وظائف وسائل الإعلام إذا لم يتوفر لها سياق ديمقراطي وتحرري يتبناه المجتمع. وفي هذا السياق فإنه كثيرا ما ارتبطت السلطة الرمزية لنظريات الاتصال والإعلام بالنظرية النقدية والمعروفة بمدرسة فرنكفورت وروادها ماركوز ويوكهايمر وأدرنو وهبرماس، وقد جاءت هذه النظرية كبديل على ما حظيت به النظرية الوظيفية من سطوة على بحوث الإعلام والاتصال طيلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي وخاصة في النموذج الإنجلوساكسوني. هذا لا يعنى أن نجم كلا النظريتان قد أفل بل كلما سعدت هذه النظرية علا شأن النظرية النقيض أو البديل.

عربيا لم تتبلور في مجتمعاتنا تجليات النظرية الوظيفية وذلك بسبب غياب سياق وظيفي مجسدا في الديمقراطية واقتصاد السوق، وحرية التعبير وتعدد ملكية وسائل الإعلام وحرية التنظيم. يدفعنا هذا التوصيف إلى التساؤل: هل يصح الحديث عربيا عن مآثر للنظرية النقدية لوسائل الإعلام في غياب حضور وتجذر مقولات النظرية الوظيفية؟ إذن هل على الباحثين في علوم الإعلام والاتصال في العالم العربي أن يؤسسوا فيوطنوا مقاربة وظيفية عربية ويعيدوا قراءة مقارباتهم النقدية والتي كانت بمثابة الهروب الفكري أمام غياب سياق وظيفي في العالم العربي بحكم حالة الاستبداد والتخلف السياسي؟ وإن كان لمقاربة نقدية عربية أن تتأسس فعليها أن تكون من داخل النسق الفكري النظري لبحوث الاتصال وليس من داخل آليات اشتغال النظام الرسمي العربي الذي تهاوى مع ثورات الربيع العربي بفضل شعار "الجمهور يريد..." وهي التعبير التوافقية عن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". وهنا علينا بطرح جملة من التساؤلات :

- هل يكن أن نتحدث عربيا عن مقاربة وظيفية وفي أكثر من دولة تغييب حرية التعبير وحرية الصحافة؟
- هل يمكن الحديث عن وظائف وسائل الإعلام في مجتمع تكون فيه كل وسائل الإعلام ملكا للدولة وهي الممول الرئيسي لها؟
- كيف يمكن ان نتحدث عن أخلاقيات الصحافة إذا ما كانت الدولة هي المشغل الوحيد أو أكبر المشغلين للصحفيين؟
- كيف يمكن القيام ببحث عن الإشباع والاستخدامات إذا لم تكن المضامين التي تصل إلى المتلقي تعددية؟

- إذا ما كانت عجلة التنمية من رخاء وتوظيف ونهضة اقتصادية واجتماعية في دولة ما معطلة وسببها يعود حتما إلى وجود فساد وغياب حريات، فهل حري بنا مجرد البحث الشكلي في مخرجات وسائل الإعلام أم نقد وظائفها حتى تساهم في تحقيق ما عجزت عنه الدولة في إدارتها الأحادية لملف الإعلام منذ الاستقلال؟

يمكن الإقرار بأن حراك الربيع العربي بعد 2011 قد ساهم في إنتاج ما يمكن أن نسميه اليوم بالإعلام العربي الجديد. ويتجلى ذلك على عدة مستويات مؤسسية، سوسولوجية، وأيضا تكنولوجية، فلم تعد العديد من البلدان العربية متمسكة بوزارات الإعلام بل ألغيت وعوضت بهيئات عليا للاتصال أو للإعلام. فقد ألغيت وزارة الإعلام في تونس وفي قطر وفي الأردن وفي المغرب. كما بعثت العديد من الهيئات التعديلية للإعلام والاتصال مثل الهيئة العليا للإعلام في تونس والهيئة العليا للاتصال في المغرب، وهيئة الإعلام الأردني، ومجلس الإعلام في الجزائر وهيئة السمع المرئي في السعودية. وقد جاءت هذه الهيئات بعد صدور وتعديل قوانين إعلام في العديد من الدول العربية والتي كانت تعبر عن فكر قروسطي في تنظيم حرية التعبير والإعلام، ويمكن ذكر المرسوم رقم 116 لسنة 2011 والذي عوض قانون الصحافة في تونس الذي يعود إلى سنة 1975 ونفس الأمر ينسحب على الجزائر وقانون الإعلام الجديد لسنة 2014. وربما يكمن التميز على المستوى العربي في كل هذا المخاض في دسترة الإعلام وخاصة دسترة المؤسسات الساهرة على الإعلام وتنظيمه مثلما هو الحال في الدستور التونسي لسنة 2014. كل هذه المؤشرات تعتبر إضافات نوعية وهي نصف مسيرة تحققت نحو التحرر، وما كان لها أن تتحقق لو لم ينتفض الناس مع الربيع العربي مطالبين بالحريات.

بالعودة إلى تداخل المقاربات التشخيصية لواقع الإعلام العربي بعد 2011 وخاصة منها تلك التي اعتبرت الربيع العربي مؤامرة نقول بأن قصور إدارة العرب لملف الحريات ومنها حرية الإعلام بعد 2011 هو السبب في هذا الانفلات الوظيفي الذي يعيشه العالم العربي. ليست الحرية هي سبب الفوضى بل إن إدارة الحرية وتأطيرها وتفرغها في برامج من قبل النخب هو السبب. كما أن خطاب المؤامرة لا يوفر تشخيصا علميا بل تنازلا عن تفسير الظواهر لحساب عوامل خارجية وبحثا عن تبرئة الذات عن العجز. يعتبر غياب الاستقرار في دول الانتقال الديمقراطي تاريخيا وبالرجوع إلى الدراسات المقارنة في عديد الدول من مميزات مراحل الانتقال الديمقراطي. إنها حالة من المد والجزر بين مخلفات منظومة الاستبداد القديمة وبين الرغبة المواطنة في الالتحام بمنظومة قيم جديدة من عدالة وحرية وتعددية، لا يمكن أن يكون الإعلام بمعزل عنها. ليس للربيع العربي ما يقدمه للعرب إلا بالقدر الذي يقدمه العرب للربيع العربي من مضامين وبرامج اجتماعية واقتصادية وثقافية لمغالبة الفقر والاستبداد والتخلف والذي حتما سيكون الإعلام التعددي وعائها.

سعى المساهمون في هذا الكتاب وبعيدا عن خطاب المؤامرة وكل من مقارنته إلى مسائلة الماضي لتفسير الواقع وتوقع المستقبل ضمن صيرورة فكرية تفر بأن ثورة 2011 في تونس انتجت سياقاً وظيفيا جديدا للمؤسسة الإعلامية في قطيعة ظاهرة عما سبقها. إن هذا المؤلف دعوة للمساهمة في

مقاربة تحليلية تقييمية لزخم إعلامي واتصالي عربي جديد في تفاعله مع الشأن العام قل نظيره في تاريخ المنطقة العربية، فقد شهدت دول الربيع العربي انتخابات منذ 2011 وبروز مؤسسات إعلامية خاصة عمومية وجمعياتية وهو ما يشير إلى وجود تلاقح عميق بين المجال الإعلامي والمجال السياسي محدثا حالة من التمايز كما يذهب إلى ذلك بيير بورديو، ومؤشرا هاما عن بداية نهاية الاستثناء العربي من فرضية دخول العرب عصر الديمقراطيات والحريات. لبلوغ كل هذا تدبر الكتاب مسألة أهم تجليات العلاقة بين الإعلام وحراك الربيع العربي وخاصة السياق التاريخي للتراكم الثوري قبل جانفي 2011 وبعده وذلك من خلال مناقشة مسألة الإعلام العربي منذ بدايات دولة ما بعد الاستقلال إلى ثورات وانتفاضة كل دولة عربية وسياقات تشكلها. كما أفرد المساهمون كل من جهته تحليلا لحالات عينية عن مسار العلاقة الشائكة بين الإعلام والانتقال الديمقراطي في أغلب الدول العربية.